Publication	Al Bawaba
Date	January 26, 2017
Circulation	50,000
Country	Egypt
Article Type	Government News
Headline	Egypt’s medications ‘inexpensive’ compared to other countries
Page	02
Reporter	Naser Abdoh

عضو «صناعة الدواء»: تصفية حسابات بين «الصيادلة» و«الصحة» وراء الأزمة

سيد هنداوى: الأدوية فى مصر «رخيصة جدًا» مقارنة بالدول الأخرى

نصر عبده

أكد الدكتور سيد هنداوى، عضو غرفة صناعة الأدوية، أن هناك عدة عوامل تسببت فى أزمة الأدوية التى تشهدها مصر حاليًا، لافتًا إلى أن نقص الأدوية قاصر على المستوردة فقط، والتى يجب . برأيه . أن يتوافق سعرها مع ارتفاع سعر الدولار، ومن ثم ارتفاع خامات التصنيع، قائلًا: لا توجد شركة مصرية واحدة أوقفت إنتاجها حتى تحدث أزمة.

وأضاف «هنداوى»، فى تصريحات خاصة لـ «البوابة»، أن الصيدلى مستفيد من زيادة أسعار الأدوية، مشيرا إلى أن كل شركة اختارت 15٪ من منتجاتها لتطبق عليها الزيادة الجديدة فى الأسعار، بما يعنى أن الشركات تقف على جميع التفاصيل. وأكد « هنداوى» أن أسعار الدواء فى مصر رخيصة جدًا، مقارنة بالدول الأخرى، لافتًا إلى أن هناك تصفية حسابات بين النقابة والوزارة فى ملف الأدوية.

وعن الحلول قال الدكتور سيد هنداوى: إن المريض غير القادر مكانه الطبيعى مستشفيات الحكومة، ويجب أن يجد علاجه بالمجان فى جميع المراحل كما هو مطبق فى العديد من الدول التى تمكنت من إصلاح المنظومة الصحية لديها، أما المريض الذى يستطيع أن يدفع ثمن كشف الطبيب الذى يتعدى الـ 500 جنيه فى بعض التخصصات فيجب أن يكون مسئولًا عن نفسه، أو بمعنى آخر كما يوجد إسكان اجتماعى فيجب أن يوجد دواء اجتماعى، مشيرا إلى أنه يجب توحيد المنظومة الصحية، فإما عرض وطلب فى جميع مراحلها، وإما قواعد تطبق دون استثناءات.

وتساءل «هنداوى»: لماذا نركز فقط على سعر الدواء؟ ولماذا لم يتحدث أحد عن وجوب تحديد أسعار الأطباء فيما يخص عملهم بالعيادات الخاصة؟، موضحا عدم وجود سياسة لتسعير الأدوية فى مصر، لافتًا إلى أن ما يحدث لا يتوافق مع القانون «65»، بما يؤكد أن لجنة تسعير الدواء التابعة لوزارة الصحة تفعل ما تريد، وقتما تريد وكيفما تريد، منوهًا بأنه من غير المعقول أن يكون سعر التصنيع أكثر من سعر التكلفة، أو تكون أسعار الأدوية ذات التركيز الأقل أعلى سعرًا من مثيله بتركيز أقل لنفس الشركة.

وعن الحلول المقترحة لأزمة التسعير، قال «هنداوى»، يجب تطبيق القرار الوزارى الذى ينص على أن يتم تسعير الدواء الأصلى «المخترع»، ثم عمل 65٪ بسعر الدواء البديل، فلا يصح أن يكون هناك دواء مستورد يصل ثمنه إلى 300 جنيه، وهناك أكثر من بديل مصري تختلف أسعاره ما بين 20 و40 و 70 و 80 جنيهًا، دون رقيب ، لافتًا إلى أنه يجب أن يقترب السعر من المستورد.

وأضاف «هنداوى»، أنه من المفترض أن يتم تسجيل الدواء فى عامين، لكن الواقع عكس ذلك تمامًا . فتسجيل أى دواء فى مصر يستغرق 5 سنوات، كما أن لجنة البت فى التسعيرة يجب أن تنهى عملها فى شهرين، والواقع يقول إنها تنهى أعمالها فى وقت أكثر من ذلك بكثير ، ويكفى أن نعرف أن اللجنة لديها أدوية للبت فى أسعارها منذ شهر مايو 2015 ولم تنته منها حتى الآن، بما يجعلنا نقول وبكل قوة: لا يوجد من يحاسب على مخالفة القانون فى وزارة الصحة.

وتابع «هنداوى»: وإذا تحدثنا عن معامل وزارة الصحة، فسنجد أنها من المفترض أن تقوم بتحليل المستحضر لإجازته خلال 60 يومًا، لكن الواقع يؤكد أنها تستغرق من 4 إلى 6 أشهر فى تلك المهمة، بما يمثل خسائر فادحة للشركات.

وتساءل عضو غرفة صناعة الأدوية: لماذا لا تتم زيادة عدد لجان التسعيرة، وبدلًا من لجنة واحدة أسبوعيًا تكون 5 مرات، ولماذا لا يتم الاعتماد على معامل القوات المسلحة ومعامل الجامعات المصرية المعتمدة، بدلًا من الاعتماد على معامل وزارة الصحة فقط، لإنجاز العمل فى الوقت المطلوب؟، متابعًا: «المريض هو الخاسر الأول والأخير من سياسة الدواء فى مصر».

هنداوى

معامل وزارة الصحة من المفترض أن تقوم بتحليل المستحضر لإجازته خلال 60 يومًا